برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNDP

المنظمة العربية لحقوق الإنسان
AOHR

ورشة العمل الإقليمية حـــــول

"تعزيز آليات التمكين القانوني للفقراء"

في المنطقة العربية

(القاهرة ١٥ – ١٧ يناير/كانون ثان ٢٠١٢)

تحدي إقامة العدالة الاجتماعية في بلدان المد التحرري العربي

د. نادر فرجاني

تمهيد : في طبيعة الحكم

أقصد ببلدان المد التحرري العربي تلك البلدان العربية الطامحة إلى التحرر من الحكم التسلطي إما من خلال انتفاضات شعبية تتصاعد حتى تكتمل في ثورة شعبية منتصرة وناجحة، أو من خلال الإصلاح الجاد الشامل والعميق من داخل نظام الحكم، بما ينتهي لنيل غايات الحرية، متضمنة قيام الحكم الديمقراطي الصالح، والعدل والكرامة الإنسانية .

الحرية هي القيمة الإنسانية الأعلى على سلم الطيبات. ولهذا فإن أحد الجوانب المضيئة في التاريخ البشري هي التوق الدائب للتمتع بالحرية، والنضال من أجل نيل تلك الغاية السامية. وعلى خلاف غلو الليبرالية، خاصة في صياغتها المحدثة التي جرت على البشرية ويلات تحت شعار "لا حرية إلا لرأس المال وحافز الربح" في ظل ما سمي "توافق واشنطون" وأطلق الرأسمالية البربرية لتفترس البشر والرفاه الإنساني في جميع أرجاء العالم، لا يتوقف مفهومنا للحرية عند حرية الفرد ولا يكتفي في حرية الفرد باحترام الحريات المدنية والسياسية. الحرية مطلوبة للوطن كما للمواطنين جميعا.

وعلى مستوى الفرد، نطلب الاحترام الكامل للحريات المدنية والسياسية خاصة على صورة المساواة في حقوق المواطنة كافة. ولكننا نصر إضافة على القضاء على جميع أشكال الانتقاص من الكرامة الإنسانية مثل الفقر والجهل والمرض والظلم. الحرية الفردية لا تكتمل إلا بالعدل والاحترام البات للكرامة الإنسانية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

على أنه، في مقابل الحرية سعى البشر دائما، في جانب أقل إضاءة من السعي للحرية، لامتلاك القوة التي تيسر قهر الآخر أو فرض إرادة من يمتلك القوة على الآخرين، خاصة من لا يمتلكون أسباب القوة. وقد تمثلت القوة عبر التاريخ البشري في جانبين: السلطة السياسية والثروة.

وحيث القهر هو نقيض الحرية، فقد قام دائما توتر بين الحرية والقوة في جميع المجتمعات البشرية. واقتضت إدارة هذا التوتر قيام أنظمة الحكم التي تعني في الأساس مسألتين: توزيع القوة، بوجهيها، وأسلوب ممارسة القوة. وتنوعت أنظمة الحكم على هذين المحورين.

وحيث تغري السلطة بالاستبداد والتسلط، خاصة لوكانت مطلقة، تهدف أنظمة الحكم الديمقراطي الصالح لوضع ضوابط على ممارسة القوة، فالقاعدة أن السلطة مفسدة والسطة المطلقة مفسدة مطلقة.

ومن ثم، ففي أنظمة الحكم الديمقراطي الصالح يتسم توزيع القوة بالعدالة وتمارس القوة لتحقيق الصالح العام، عبر مؤسسات شفافة تحكمها قواعد ثابتة ومعروفة للجميع.

أما في أنظمة الحكم التسلطي فتحتكر قلة القوة، وتمارس القوة، بواسطة ثلة أو حتى فرد واحد متسلط، لضمان مصالح الثلة القابضة على مقاليد القوة وأهمها استمرار قبضتها على مقاليد القوة.

وفي أنظمة الحكم التسلطي عادة ما يتزاوج وجهي القوة: السلطة والثروة، بما يتيح المناخ المواتي لنشأة متلازمة الفساد/الاستبداد. وعادة تسعى أنظمة حكم الاستبداد والفساد إلى إطالة أمد استبدادها بالقوة ومغانمه الضخمة، بحرمان الغالبية من مصدري القوة، من خلال إفقارها وإقصائها من السياسة عن طريق خنق المجال العام عن طريق تقييد التمتع بالحرية، خاصة الحريات المفتاح للتعبير والتنظيم (التجمع السلمي وإنشاء المنظمات في المجتمعين المدني والسياسي).

أولا: الحكم التسلطي ينتج، ويخلِّف وراءه، تركة ضخمة من الظلم الاجتماعي

مصدر الظلم الاجتماعي الأول هو العصف بالحريات والحقوق من خلال القهر والبطش البوليسي وهي من السمات الأساسية للحكم التسلطي. ويقترن بمصدر الظلم الأساس هذا إفقار الغالبية الساحقة من الناس وتكريس التفاوت الشديد في الدخل والثروة، ومن ثم في القوة، في المجتمع.

حيث عادة ما اقترن الحكم التسلطي في البلدان العربية بحالة حادة من الفشل التنموي تكاد تقضي على الكرامة الإنسانية لكثرة الناس.

ويتجلى الفشل هذا في عدد من الظواهر السلبية مثل تفشي البطالة واستشراء الفقر، وما يترتب عليهما من تفاقم الظلم في توزيع الدخل والثروة في المجتمع. ففي كثرة البلدان العربية التي لا يمتلك أصولا رأسمالية فيها إلا قلة قليلة، تعني البطالة التحاق من لا يتمكنون من الحصول على دخل من العمل بصفوف الفقراء. وتعاني الفئات الضعيفة في المجتمع مستويات أعلى من البطالة والفقر.

وينجم عن ذلك الفشل التنموي أن يعاني عامة الناس تحت الحكم التسلطي تعاسة قاصمة، تتفاقم باطراد، وأن تهدر الكرامة الإنسانية لجموع البشر، لاسيما الضعفاء. وتكفي هنا الإشارة إلى

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

شقاء أطفال الشوارع- لاسيما بنات الشوارع وأبنائهن من "مواليد" الشوارع اللائي يحملن بهم اغتصابا وسفاحا ثم يضعن حملهن في الشوارع أيضا- ومعاناة المسنين، من النساء والرجال، والمعاقين مهانة التسول في ظروف قاسية من حر الصيف وزمهرير الشتاء لمجرد سد الرمق. مثل هذه الظواهر تنفي عن أي مجتمع أي إدعاء بالتنمية أو الإنسانية.

ويعود هذا الفشل التنموي الحاد إلى مرض عضال في الاقتصاد السياسي للبلد في ظل نظام الحكم التسلطي فحواه تحالف الاستبداد والرأسمالية المنفلتة بما يؤدي لاحتكار التشكيل العصابي الذي يحيط برأس الحكم التسلطي للسلطة السياسية والثروة كلتيهما، وتسخير جميع إمكانات البلد لخدمة مصالح هذه الثلة، بدلا من خدمة مصالح عموم الناس، ناهيك عن النهب الإجرامي المنظم لموارد البلد وتهريبها إلى الخارج كما حدث في كثير حالات صارت مشهورة. ويضمن الاستبداد، وتجلياته القانونية والإجرائية، أن يفلت المسؤولين من العقاب على هذه الجرائم في حق الشعب لانتفاء المساءلة الفعالة التي لا تقوم إلا في حكم ديمقراطي صالح، فيستشري الفساد الفاجر نهبا البلاد والعباد.

إن تحالف الاستبداد والرأسمالية المنفلتة، أو البربرية، يطلق حرية رأس المال وحافز الربح فقط، على حساب حقوق وحريات عامة الناس. ويقوّض تحالف الرأسمالية المنفلتة مع الاستبداد، مقومات الرأسمالية الكفء والناجحة، وهي حماية المنافسة بمكافحة الاحتكار وبسط العدالة التوزيعية في المجتمع من خلال آلية الضرائب التي تأخذ من أرباح رأس المال لحماية الفقراء والضعفاء من غائلة الفقر وعاديات الدهر. بل في ظل هذا التحالف الشرير تستخدم السلطة السياسة لتكريس الاحتكار وحمايته بدلا من منافحته باعتباره أشد الأمراض المجتمعية فتكا بالكفاءة الاقتصادية وبالعدالة الاجتماعية سويا (في ظل المنافسة التامة وتعدد المنتجين أو الموردين، أي غياب الاحتكار، يجري الإنتاج أوالبيع بأعلى كفاءة وبأقل تكلفة، ما يحقق للمستهلك أفضل جودة وأقل سعر، بينما لا يهتم المحتكر إلا بتعظيم أرباحه، ولو على حساب الجودة ورفع سعر المستهلك بلا سقف من المصلحة العامة)[1].

ولهذا يسبب تحالف الاستبداد والرأسمالية البربرية، المنفلتة والاحتكارية، دوام التخلف لإنتاجي وتدني الإنتاجية، ناهيك عن استشراء البطالة والفقر والحرمان من الحريات الأساسية. كما يتيح هذا التحالف مرتعا للفساد الفاجر ولإهدار المال العام

ولذلك لا يحقق هذا التحالف الشرير نموا اقتصاديا يعتد به، وتتوجه عوائد ما يتحقق من نمو لزيادة ثراء ثلة الحكم التسلطي وإفقار الغالبية الساحقة من الناس.

في النهاية، مثل هذا التحالف الآثم لابد يحابي الأغنياء والأقوياء ويعاقب الفقراء والضعفاء. وتكون النتيجة اشتداد حدة الاستقطاب المجتمعي بين قلة قليلة تحظى بالنصيب الأكبر من السلطة

---

(1) نلاحظ هنا مرورا، أن شرطي الرأسمالية الناجحة، التي يمكن أن تحقق الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية كليهما، هي:

- ضمان التنافسية من خلال ضرب الاحتكار بما يضمن أعلى كفاءة إنتاجية , وأقل أسعار للمستهلكين
- العدالة التوزيعية، بمعنى أن تقتص الدولة من خلال الضرائب من الأغنياء لمساندة الفقراء المستضعفين وهذا النظام يتفادى فشل السوق الطليق (الذي حتما يحابي الأغنياء والأقوياء ويعاقب الفقراء والضعفاء)

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والثروة، وغالبية ضخمة مهمشة ومفقرة، ما يمهد، خاصة في مناخ قمع الاستبداد للحريات العامة، لاقتتال مجتمعي قد لا تحمد عقباه.

ثانيا: نقض تركة الظلم الاجتماعي

المدخل الرئيس لإقامة العدالة الاجتماعية هو نقض تزاوج الحكم التسلطي و الرأسمالية البربرية، المنفلتة والاحتكارية، من خلال بناء التنمية الإنسانية، أي تلك التنمية التي تقضي على الفشل التنموي الحاد الذي خلّيفه نظام الحكم التسلط، من خلال تحالف الاستبداد مع الرأسمالية البربرية، وتبعاته، ,أحد مقوماتها هو الحكم الديمقراطي الصالح الحامي للحرية. هي التنمية التي تضمن العزة والمنعة للبلد وتصون الكرامة الإنسانية لأهله جميعا.

لذلك نريد تنمية تقيم بنية إنتاجية قوية وتضمن زيادة الإنتاجية باطراد مما يفضي إلى قوة الوطن.

وعلى مستوى المواطنين، نريد تنمية إنسانية تقضي على أدواء الفشل التنموي الراهن من بطالة وفقر وانتفاء العدالة في توزيع الدخل والثروة، ومن مهانة الإنسان التي تتبدى في أطفال ومواليد شوارع، وفي كبار سن ومعاقين يتسولون لسد الرمق في ظروف تحط بالكرامة الإنسانية. باختصار نريد تنمية تضمن حق جميع البشر في العيش الكريم والكرامة الإنسانية.

ولن تقوم هذه التنمية بداية إلا إذا أصبح الاقتصاد، كما الحكم، خاضعا لمحاسبة فعالة من عموم الناس على مدى وفائه بحاجتهم إلى العزة والكرامة، ولن يحدث ذلك أبدا إلا في نظام حكم ديمقراطي صالح تكون المساءلة الفعالة للحكام والمسئولين أحد أهم مكوناته.

ولن تقوم مثل هذه التنمية الإنسانية إلا بالقضاء على تحالف الاستبداد والرأسمالية الاحتكارية المنفلتة، سبب الفشل التنموي الراهن. ولذلك فبالإضافة لقيام حكم ديمقراطي صالح يتعين ترشيد التنظيم

الاقتصادي للمجتمع بعيدا عن نمط الرأسمالية الاحتكارية المنفلتة لضمان الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية كليهما.

جماع القول أن مثل هذه التنمية الإنسانية لن تتحقق إلا بإحلال التحالف الخيِّر بين الحكم الديمقراطي الصالح والتنظيم الاقتصادي، الكفء والعادل، محل التحالف الخبيث بين الاستبداد والرأسمالية البربرية والاحتكارية المنفلتة، المؤسس للتخلف والظلم.

ويقوم هذا التحالف الخيِّر على الأركان الأربعة التالية:

١- **الركن الأول**: الحكم الديمقراطي الصالح الضامن للحرية والعدل

من خلال بناء جهاز حكم ديمقراطي صالح يتميز بالسمات الثلاث الرئيسية التالية:

١. يحمي الحرية، فانتقاص الحرية، على أي من مستوياتها، يعنى عدم صلاح الحكم حتى لو قامت مؤسسات "ديمقراطية" في الشكل- وهذه نقيصة تعاني منها للأسف نظم الحكم العربية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بالإضافة إلى دول غربية كانت تعد في الماضي مثالا للحرية في العالم كله، على رأسها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

٢. تمثيل الشعب بكامله، بما يضمن التعبير عن الإرادة الشعبية من خلال انتخابات حرة ونزيهة

٣. الحكم، أي اتخاذ القرارات في شئون المجتمع، بما يضمن المصلحة العامة، من خلال مؤسسات تتسم بالشفافية والإفصاح عن مايجري بها، وتخضع للمساءلة، فيما بينها، وأمام الناس كافة. ويأخذ هذا في المجتمعات المتحضرة شكل الدولة (السلطة التشريعية – السلطة التنفيذية – السلطة القضائية) في ظل مبدأ الفصل بين السلطات ومساءلة بعضها البعض وخضوعها كلها في النهاية للمساءلة أمام الشعب.

٤. في ظل قانون حام للحرية ومنصف، يطبّق على الجميع على حد سواء، ويقوم عليه قضاء كفء ونزيه ومستقل قطعا.

نسق الحكم الديمقراطي الصالح هذا، بالإضافة إلى حماية الحرية بمفهومها الشامل، يضمن التمتع بحقوق الإنسان لجميع البشر، وبحقوق المواطنة لجميع المواطنين، غير منقوصة ومن دون أي تفرقة. ويضمن، على وجه الخصوص، التداول السلمي للسلطة السياسية، ويقلل من فرصة استبداد أغلبية باللأقليات في المجتمع.

٢- **الركن الثاني**: مضمون التنمية الإنسانية المرغوبة

تستهدف التنمية المرغوبة بداية إقامة بنية إنتاجية قوية ومتنوعة تسند الاستقلال الوطني وتضمن منعة الوطن. وتتطلب مثل هذه البنية الإنتاجية اطراد ارتفاع الإنتاجية. وتستلزم زيادة الإنتاجية رفع جودة نظم التعليم والتدريب، المستمرين مدى الحياة، وإقامة نسق فعال للبحث والتطوير التقاني يضمن دخول عصر المعرفة باقتدار، وحسن إدارة مشروعات قطاع الأعمال (العام والخاص) وصلاح حكمها وفق مبادئ الإدارة العامة الرشيدة. غير أن أهم مقومات الإنتاجية العالية قاطبة هو شعور العاملين بالانتماء الذي يغذيه تبلور شعور الفرد بأن الوطن يحميه ويضمن له العيش الكريم والكرامة الإنسانية. بعبارة أخري يُعلى من الانتماء، بما يرفع الإنتاجية باطراد، أن يتمتع الفرد بكامل حقوق المواطنة و مجمل حقوق الإنسان، ما لا يتحقق إلا في ظل شق الحكم الديمقراطي الصالح من تحالفنا الخير. وها هنا مدخل واسع آخر للتلازم بين الديمقراطية والتنمية الإنسانية.

أما شق التنظيم الاقتصادي، الكفء والعادل، فيتطلب المقومات الرئيسية التالية.

أولا، دولة تنموية قادرة وفعالة، تخضع للمساءلة الصارمة من عامة الناس، وتقوم على ضبط الأسواق ورأس المال وحافز الربح لضمان المصلحة العامة للناس جميعا، من خلال مناهضة الاحتكار وإرساء العدالة التوزيعية.

ويتكامل مع الدولة التنموية الرشيدة هذه قيام قطاع أعمال (عام وخاص) يخضع لمعايير حسن الإدارة والحكم الرشيد. ويعني ذلك على وجه التحديد إعادة الاعتبار لنمط الملكية العامة لمشروعات الأعمال (أقصد ملكية الشعب وليس ملكية الحكومة) وتشجيع أنماط الملكية والإدارة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

التعاونية التي أهدرتها حقبة تحالف الاستبداد والرأسمالية الاحتكارية المنفلتة لمحاباة رأس المال الكبير والاحتكاري، بلاطائل، إلا الفشل التنموي.

ولضمان الوفاء بحاجات الناس جميعا للعيش الكريم والكرامةالإنسانية، يتوجب أن يضمن الحكم الديمقراطي الصالح أجورا، ومعاشات (وليست إلا جزءا من الأجر مؤجلا لبعد التقاعد) تكفي للوفاء بالحاجات على مستوى مقبول إنسانيا، وتزداد تلقائيا حسب معدلات غلاء الأسعار الحقيقية.

ويتعين أن تقوم الدولة بواجبها في حماية عامة الناس من الفقر والفاقة من خلال آليات العدالة التوزيعية. ما يستوجب ترشيد الموازنة العامة، من خلال آلية الضرائب المباشرة التصاعدية، مثل الضريبة العامة على الدخل والإثراء- بدلا من الضرائب غير المباشرة التي تثقل كاهل الفقراء- ومكافحة التهرب الضريبي وشتى الإنفاق العام السفيه وأشكال الفساد التي استشرت في ظل الحكم التسلطي؛ ما يوفر الموارد لضمان الدولة لمستوى جيد من الخدمات الأساسية الحامية للقدرات البشرية الأساس، لاسيما خدمات الرعاية الصحية والتعليم والتدريب، التي ترفد بدورها ترقية الإنتاجية.

كما تقتضي حماية الكرامة الإنسانية إنشاء شبكات أمان اجتماعي واسعة وفعالة، وإطلاق الحريات المفتاح للرأي والتعبير والتنظيم كي ينشأ المجتمع المدني الحيوي القادر على الدفاع عن حق الناس في مثل هذه التنمية الإنسانية.

الركن الثالث: الوفاء بالحقوق للجميع على قدم المساواة

أ- حقوق الإنسان

بحيث يتمتع الإنسان بجميع حقوق المقررة في منظومة حقوق الإنسان، لمجرد كونه إنسانا.

وهي غير قابلة للتجزئة ومستحقة لجميع البشر من دون أي تمييز (وتضم حقوقا اجتماعية واقتصادية وثقافية – إضافة إلى الحقوق المدنية والسياسية). ويأتي على رأس الحقوق الاقتصادية والاجتماعية:

- التمتع بالصحة، بالمعنى الإيجابي الشامل، أي حالة من تمام العافية جسدا ونفسا وتتضمن الحق في تغذية سليمة والحق في الرعاية الصحية الجيدة وفي التمتع ببيئة صحية.
- اكتساب المعرفة من خلال التعليم ووسائل الإعلام، وتتطلب إقرار الحق في الحصول على المعلومات. فقد أضحت المعرفة معيار القيمة في العصر الحالي وصارت قيمة الفرد، أو المجتمع، فيما يمتلك من معرفة، وبالأحري فيما ينتج من معرفة.
- فرص العمل الجيد ،المحقق للذات والمدر لكسب يكفي للوفاء بالاحتياجات على مستوى معيشي كريم.
- السكن الآدمي المناسب الذي يضمن الصحة والكرامة.
- الرعاية الكريمة في العجز والشيخوخة المانعة من العمل.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ب- حقوق المواطنة

حتى يتمتع المواطن بجميع الحقوق المدنية والسياسية المقررة في منظومة حقوق الإنسان، لمجرد كونه مواطنا. وهي غير قابلة للتجزئة ومستحقة لجميع المواطنين من دون أي تمييز أي بغض النظر عن الجنس أو اللون أو المعقد أو الموقع الاجتماعي. وبديهي أن للمواطنين جميعا التمتع بحقوق الإنسان كافة، لمجرد كونهم بشرا.

ويأتي على رأس حقوق المواطنة

- الحريات المفتاح الثلاث: الرأي والتعبير والتنظيم (التجمع السلمي وإنشاء المنظمات في المجتمعين المدني والسياسي).
- حقوق تبوؤ المنصب العام والمشاركة السياسية (الترشح، والانتخاب)، في انتخابات حرة ونزيهة

إن الانتقاص من الوفاء بالحقوق، للإنسان أو المواطن، يدل على افتقار المجتع للعدل، خاصة إن كان الوفاء بالحقوق يتفاوت حسب معايير الجنس واللون والمعتقد والموقع الاجتماعي، حيث عادة يعاني المستضعفون درجة أعلى من الحرمان من الحقوق.

٤ - **الركن الرابع**: ضمان العدالة التوزيعية في المجتمع

ويعني إعادة توزيع الدخل وتوزيع الثروة (ما ينعكس على توزيع القوة بسبب الميل لتزاوج السلطة والثروة) على مختلف الفئات في المجتمع، ويأخذ الصور التالية.

- إعادة توزيع الدخل بين عوائد العمل (الأجور والمرتبات، شاملة المعاشات التقاعدية) وعوائد الثروة (الأرباح والفوائد على رأس المال بأشكاله المختلفة). إذ على الرغم من أن مصدر الدخل الأساسي، إن لم يكن الوحيد، للأغلبية الساحقة من المواطنين في بلدان عربية كثيرة، مثلا مصر والمغرب، هو العمل فإن عوائد العمل تمثل نصيبا قليلا، ومتناقصا من الدخل القومي.
- عند تزاوج الثروة والسلطة تسود قلة (ثلة) تتركز في أيديها السلطة والثروة وتصبح الثروة وسيلة للسلطة، وبالعكس، وينتهي الأمر باستقواء الثلة وإضعاف الفقراء. ومن ثمن فإنه من الصالح العام أن تستعمل آلية الضرائب (التصاعدية) على الإثراء، في الأجل الطويل نسبيا، لتحقيق مستوى أعلى من العدالة في توزيع الثروة.

خاتمة: الرسالة المحورية

لنيل غايات المد التحرري العربي، ونجملها في ضمان التمتع بالحرية والعدل و الكرامة الإنسانية للحميع، يتعين أن يتوفر الشعب، خاصة الشبيبة، على الحرص على إكتمال الانتفاضات الشعبية في ثورات شعبية ناجحة، واكتمال تجارب الإصلاح من الداخل، ليكون الإصلاح شاملا، جادا وعميقا، بما يكفل نيل غايات المد التحررى، وذلك من خلال استمرار اليقظة الثورية من قبل القوى

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الشعبية الحية، لاسيما الشبيبة، وامتشاق جميع أشكال الفعل الثوري السلمي إلى أن تُنال الغايات الثلاث، وكلها مفتوحة الأفق، ومن ثم، يتعين أن يُسعي إليها دوما، وربما لا تُدرك كاملة أبدا.

* * *

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com